

Distr.
LIMITED

TD/B/WG.9/L.3
5 December 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكيف

الهيكلية من أجل الانتقال إلى نزع السلاح

جنيف، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

البند ٣ من جدول الأعمال

التكيف الهيكلية من أجل الانتقال إلى نزع السلاح وما يترتب على ذلك
من آثار بالنسبة للنمو والتنميةالاقتصاديين العالميين

ملخص أعده الرئيس

القضايا الموضوعية

١ - اتفقت الوفود على أنه ينبغي لجميع البلدان، وفقا للفقرة ٩٨ من إلتزام كرتاخينا، أن تنظر في الامكانيات القائمة في إطار الحالة المحددة والفردية لكل منها من أجل خفض النفقات العسكرية وتوجيه الوفورات نحو الاستخدامات المنتجة اجتماعيا. وقد أجريت المناقشات في الفريق العامل وفقا لأحكام الولاية التي أسندها إليه مجلس التجارة والتنمية.

٢ - وقد تناولت عدة وفود مسألة العلاقة بين خفض الانفاق العسكري في البلدان المتقدمة وتدفق التمويل الانمائي إلى البلدان النامية. وأوضحت بضعة وفود، في معرض إشارتها إلى الأرقام التي نشرها برنامج الأمم المتحدة الانمائي واستنسخت في الجدول ١-١ من الوثيقة TD/B/WG.9/2، أن الجزء الأعظم من "عوائد السلام" قد تحقق لصالح البلدان المتقدمة. وأعربت بضعة وفود عن خيبة أملها إزاء عدم تحقق التوقعات التي كانت تعتبر أن خفض الانفاق العسكري في البلدان المتقدمة سيؤدي إلى زيادة الدعم الدولي والتدفقات المالية لصالح البلدان النامية.

٣ - وعلى الرغم من أوجه عدم التيقن المرتبطة بعملية التحويل، فسيكون من الممكن تحقيق بعض الوفورات التي يمكن إعادة توجيهها من أجل زيادة توافر التمويل الانمائي والمساعدة الانمائية الرسمية. وأشار بعض الوفود إلى ما يمكن أن يترتب على قيام البلدان المتقدمة بخفض الانفاق العسكري من أثر إيجابي على الحد من الاختلالات المالية في هذه البلدان، مما يؤدي إلى توفير أحوال اقتصادية كلية دولية أكثر استقراراً تفضي إلى تعزيز التنمية. وتطرق أحد الوفود إلى أهمية الأحوال الاقتصادية الكلية العالمية بالنسبة للتكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح فأشار إلى العلاقة بين التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح من جهة، وأسعار الفائدة والتدفقات المالية والاستثمار من جهة ثانية.

٤ - وقد أعرب عن آراء مختلفة فيما يتعلق بالأهمية التي يتعين إيلاؤها للمساعدة الانمائية الرسمية في هذا السياق. وذكرت وفود عديدة أنها قد تعاملت مع هذه المسألة منذ البداية منطلقاً من توقُّع مفاده أنه سيكون هناك بعض التناسب المباشر بين خفض الانفاق العسكري في البلدان المتقدمة والزيادة في المساعدة الانمائية الرسمية. وأشارت بضعة وفود إلى الفترة ٨ من الوثيقة TD/B/WG.9/2 فأوضحت أن المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية كنسبة مئوية من ناتجها القومي الإجمالي قد سجَّلت بدلاً من ذلك انخفاضاً مطرداً. واعتبر أحد الوفود أنه لما كان الجزء الأعظم من الانفاق العسكري في البلدان المتقدمة يتمثل في انفاق حكومي، فإن المساعدة الانمائية الرسمية تمثل أنسب قناة لتحويل الموارد المفرج عنها نتيجة لخفض الانفاق العسكري في البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. وذكرت بضعة وفود أن بلدانها قد أجرت زيادة كبيرة في المساعدة الانمائية الرسمية بينما قيَّدت إنفاقها العسكري. واعتبرت عدة وفود أن العلاقة بين خفض الانفاق العسكري وزيادة المساعدة الانمائية الرسمية هي علاقة أدق من ذلك علاوة على أنها متعددة الأوجه وأن إقامة علاقة آلية بين الانخفاض في الانفاق العسكري في البلدان المتقدمة والمساعدة الانمائية الرسمية تمثل نهجاً مضللاً ومغالياً في تبسيط الأمور.

٥ - وشدد بعض الوفود على الحجة التي تعتبر أنه ينبغي النظر إلى نزع السلاح باعتباره عملية استثمارية تنطوي على نفقات رئيسية وتتطلب استثماراً إضافياً وإعادة هيكلة للعمليات التكنولوجية في البداية. ومع مراعاة المخاطر الملازمة لأي استثمار، يمكن لهذه العملية أن تؤدي إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد والقدرة الانتاجية وبالتالي تحسين الأرباح والإيرادات على المديين المتوسط والطويل. ويمكن اعتبار "عوائد السلام" محصلة هذا الاستثمار.

٦ - وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن من مصلحة البلدان النامية أن يتم خفض الانفاق العسكري المفرط وتحويل الموارد التي يتم توفيرها نتيجة لذلك من أجل تلبية الاحتياجات الانمائية. وأشار أحد الوفود إلى عدم وجود توافق آراء سواء حول معنى الانفاق العسكري المفرط أو حول طريقة قياسه، علاوة على عدم وجود توافق آراء فيما يتعلق بالانفاق العسكري "المشروع". وفي هذا الصدد، رأت بضعة وفود أن التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح يمثل مسألة متعددة الوجوه، وبالتالي فإنه لا يمكن معالجة الأبعاد الاقتصادية لهذه المسألة بمعزل عن سائر الأبعاد التقنية والعسكرية والأمنية.

٧ - وأشار بعض الوفود إلى استخدام القوات المسلحة في الأغراض المدنية. ووصف أحد الوفود الكيفية التي تم بها استخدام القوات المسلحة في أشغال عامة رئيسية، ولا سيما بعد الاستقلال مباشرة، والكيفية التي تعاونت بها القوات المسلحة مع سائر الوكالات في مكافحة الجراد. ووصف وفد آخر الكيفية التي تساهم بها القوات المسلحة في حماية البيئة، بما في ذلك البيئة البحرية، وفي الاستجابة لحالات الكوارث الطبيعية.

فضلا عن مشاركتها في أنشطة الأرصاد الجوية والكشف عن بعد. وفي هذا السياق، اعتبر استخدام التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج مفيدا بصفة خاصة. واحتج أحد الوفود بأن القوات المسلحة لا تشكل أفضل أداة للاضطلاع بأنواع الأنشطة الموصوفة.

٨ - وأثار بعض الوفود مسألة إعادة بناء المجتمعات المنكوبة بالحروب، بما في ذلك تسريح القوات المسلحة وإعادة دمج المحاربين السابقين. وأشارت بضعة وفود إلى مساهمتها في التخفيف من صعوبات التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح، بما في ذلك تسريح القوات، في البلدان النامية ولا سيما أفريقيا، في أعقاب المنازعات المسلحة.

٩ - وأثار أحد الوفود مسألة تراكم الأسلحة الصغيرة العيار في المناطق غير المستقرة سياسيا، ولا سيما في العالم النامي. فبالإضافة إلى التكاليف المالية المتصلة بشراء مثل هذه الأسلحة من قبل البلدان النامية، فإن مثل هذا التراكم للأسلحة يسهم في تفاقم المنازعات المسلحة التي تنطوي على تكاليف اقتصادية ضخمة ومعاونة انسانية هائلة.

١٠ - كما أثارت مسألة تحويل القواعد العسكرية الأجنبية السابقة، بما في ذلك الحوافز والعقبات أمام اجتذاب الاستثمار الأجنبي. وأشار إلى أن إعادة استيعاب اليد العاملة الزائدة عن الحاجة قد تصبح مشكلة خطيرة في سياق هذه العملية.

١١ - ومن المسائل الأخرى التي أثارت مسألة أهمية إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق لصالح ناتج الأنشطة المحوِّلة، وإمكانية الحصول على التكنولوجيا، ودور الدولة في التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح. وشرح أحد الوفود كيف يتعامل بلده، في حوار مع البلدان النامية في مجال السياسة العامة، مع مسألة الانفاق العسكري بغية تحسين الشفافية.

القضايا المؤسسية

١٢ - اتفقت الوفود، لدى مناقشة القضايا المؤسسية، على أن نزع السلاح يمكن أن ينفَّذ على نحو أكفأ إذا ما تم تحسين الوضع الأمني في العالم. وكان هناك توافق في الآراء على أنه لا ينبغي للأونكتاد أن يتناول القضايا الأمنية أو حجم وطابع الانفاق العسكري. بل ينبغي أن ينصب اهتمامه على العمليات "التالية لنزع السلاح".

١٣ - وعلى هذا الأساس، ذكرت بضعة وفود أنه ينبغي للأونكتاد أن يعالج العناصر التجارية والانمائية المتصلة بعملية ما بعد نزع السلاح؛ وبذلك يمكن للأونكتاد أن يسهم في تحقيق أهداف القمة الاجتماعية.

١٤ - وقد أثارت مسألة العلاقات بين الأونكتاد والمنظمات الأخرى. وأشار بعض المتحدثين إلى عدم وجود وكالة رائدة ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح. وقال متحدثون آخرون إن الجمعية العامة تضطلع بهذا الدور. وأشار أحد الوفود إلى أنه يمكن للأونكتاد أن يسهم في المناقشات العالمية التي اقترحتها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية وأن يصبح وكالة منسقة للقضايا ذات الصلة بالتجارة.

١٥ - وأشار بعض الوفود إلى مؤسسات أخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أو منظمة العمل الدولية، باعتبارها مختصة بمعالجة القضايا المحددة التي أثّرت في المناقشة في إطار الفريق العامل. وأوضحت وفود أخرى أنه لئن كانت هناك قضايا معينة قد تكون خارجة عن نطاق ولاية الأونكتاد، فإن هذه الولاية ذاتها تنطوي على تركيز محدد على الجوانب التجارية والاقتصادية والانمائية، وهو تركيز يمكن الاستفادة منه في المناقشات المتصلة بمواضيع قد تبدو فيها علاقة هذه الولاية أقل وضوحاً.

١٦ - ورأت بضعة وفود أنه سيكون من الصعوبة بمكان مناقشة هذه المسائل بمعزل عن بعضها البعض وأن الجوانب العسكرية التقنية ستثار حتماً: إذ لا يمكن مناقشة هذه المسائل دون مشاركة خبراء في الشؤون العسكرية والأمنية. وذكرت هذه الوفود أيضاً أن تجارة الأسلحة ليست موضوعاً مناسباً للمناقشة في إطار الأونكتاد.

١٧ - وشددت عدة وفود في مداخلاتها على أهمية تبادل الخبرات الوطنية في مجال التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح. فمن شأن النقاش الدولي حول التجارب الوطنية أن يساعد البلدان المهمة في استخلاص الدروس وأن يحقق على النحو الأمثل عملية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح حالما يتم اتخاذ قرار بالشروع في خفض الانفاق العسكري. وأشار تحديدًا في هذا السياق إلى الخبرة المكتسبة في ألمانيا في أراضي الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة.

١٨ - وأشارت بضعة وفود إلى أنه يمكن للأونكتاد، بالتعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة فضلاً عن مؤسسات مثل منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول الأمريكية ومعاهد البحوث، أن يوفر محفلاً للحوار وتبادل الخبرات. ويمكن لعمليات تبادل الخبرات هذه أن تتخذ شكل دراسات الحالات الفردية أو الحلقات الدراسية المؤلفة من الخبراء، في جملة إمكانيات أخرى.

١٩ - وأشارت بضعة وفود إلى المساعدة التقنية لصالح البلدان النامية كشكل من أشكال النشاط يمكن للأونكتاد من خلاله أن يسهم في عملية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح. غير أن بعض الوفود الأخرى اعتبرت أنه ليس لدى الأونكتاد لا الخبرة ولا الموارد اللازمة لتوفير المساعدة التقنية في هذا المجال.

٢٠ - وفيما يتعلق بالعمل المقبل للأونكتاد، شككت بضعة وفود في الحاجة إلى إنشاء أية هيئة حكومية دولية إضافية ضمن الأونكتاد لمعالجة مسألة التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح، بينما أوضحت مجموعة من الوفود، يؤيدها بعض الوفود الأخرى، هواجسها وشكوكها إزاء اضطلاع الأونكتاد نفسه بالعمل بشأن التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح. وقدمت لذلك أسباباً منها أن هذه المسائل لا يمكن أن تناقش دون مشاركة خبراء في الشؤون العسكرية والأمنية. وذكرت هذه الوفود أن الأونكتاد ليس المحفل المناسب لمناقشة هذا الموضوع وأعربت عن معارضتها القوية للاستمرار في أي عمل مقبل أو مناقشات حول هذا الموضوع من قِبَل الأونكتاد. ورأى عدد من الوفود الأخرى أن التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح ينطوي على جوانب اقتصادية وإنمائية وتجارية وأنه يمكن للأونكتاد أن يعالج هذه الجوانب دون أن يدخل في مناقشة القضايا الأمنية التي لا تندرج في نطاق ولايته.

- - - - -

